علاج الأسباب أولا..!!

بقلم: أحمد طلعت

قال الرئيس حسنى مبارك فى حديث أدلى به مؤخرا لصحيفة (لوس انجلوس تايمز) أنه لا يوجد أى وجه للمقارنة بين احداث العنف التى تجرى فى مصر وتلك التى تحدث فى الجزائر، وارجع احداث الجزائر الى موافقتها على قيام حزب دينى رغم ان الدستور الجزائرى لا يسمح بقيام احزاب دينية.. ونبه الرئيس فى حديثه الى الصحيفة (الأمريكية) لخطورة السماح بقيام احزاب دينية، مؤكدا حساسية الموضوع لأنه — كما قال الرئيس — فى حالة قيام حزب اسلامى ورفض بعض المسلمين الانضمام اليه فسوف يتهمهم الحزب بالخيانة وعدم الإيمان بالله وقد يتم تصفيتهم..

والحقيقة ان قضية المقارنة بين احداث التطرف فى مصر وفى الجزائر لا تزال قضية (خلافية) بين المتابعين والمحللين لتلك الأحداث، فبعضهم يتفق مع الرئيس فى عدم وجود وجه للمقارنة، وبعضهم الآخر يرى — على العكس — ان هذه المقارنة تفرض نفسها، ان لم يكن فى تطابق المظاهر والاساليب، فعلى الأقل فى وحدة البواعث والاسباب. كما ان ارجاع اسباب مايحدث فى الجزائر — فقط — الى (التصريح) بقيام حزب دينى هو تبرير قاصر لحقيقة وابعاد التطورات التى أدت — هناك — الى قيام وتفاقم ظاهرة العنف الاسلامى.

وفى البداية قد يكون من اللازم ان نفرق بين وجود الظاهرة (فعلا) داخل المجتمع، وبين الاعتراف بها (رسميا) فى شكل واطار حزب سياسى. فالتيار الاسلامى كان موجودا فى الجزائر قبل التصريح له بالإعلان عن نفسه باسم (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) وظل موجودا على الساحة بعد صدور هذا الاعتراف الرسمى به، والفارق الوحيد بين الحالتين هو ان التيار الاسلامى لم يكن يستطيع — لا هو ولا غيره من التيارات السياسية — ان يخوض أية انتخابات فى الجزائر فى ظل احتكار الحزب الواحد (حزب جبهة التحرير) لحق الترشيح فى الانتخابات العامة، لكنه بعد الانتقال الى نظام التعددية الحزبية فى ظل الدستور الجديد، استطاع ان يخوض المعركة الانتخابية وان يحقق فيها نتائج (أذهلت) كل المراقبين. فهذا التيار كان موجودا — ومؤثرا — قبل الاعتراف به كحزب سياسى، وبعد هذا الاعتراف الذى لم يفعل أكثر من تقرير واقع قائم وملموس. ومن جهة أخرى فإن فكرة الموافقة أو عدم الموافقة على قيام حزب معترف به للتيار الاسلامى فى الجزائر كانت — هى الأخرى — قضية خلافية هناك، فالبعض أيد فكرة التصريح بقيام الحزب باعتباره حقيقة واقعة على الساحة السياسية، وباعتباره ايضا الطريقة الوحيدة (لإجبار) التيار الاسلامى على ممارسة نشاطه فى النور وفى إطار الشرعية الدستورية، بدلا من استمراره فى الوجود خارج الشرعية بكل مايحمله ذلك من مخاطر. وكان من هذا الرأى حزب جبهة التحرير ذاته، وهو الحزب الذى احتكر السلطة فى الجزائر اكثر من عشرين عاما. أما الذين رفضوا فكرة الاحزاب الدينية — منذ البداية — فقد كانت حجتهم ان الاحزاب السياسية هى أداة من أدوات الديموقراطية (المدنية) التى لا تفرق بين المواطنين على أساس من الدين أو العقيدة، وإنما هى تتسع فقط لأصحاب الآراء المتقاربة فى شئون السياسة والحكم، وهى أمور بطبيعتها اجتهادية تختلف عن أحكام الشرائع السماوية وتكاليفها. فالذين رفضوا قيام الاحزاب الدينية أقاموا رفضهم على (مبدأ) يتعلق بطبيعة النظام السياسى ذاته، ولم يكن الرفض راجعا الى الخوف من الاتهام بالخيانة أو عدم الإيمان.

فالمعركة فى الجزائر لا تدور الآن بين الاسلاميين وبقية الاحزاب، ولا تقوم على الاتهام بالخيانة أو عدم الإيمان، لكنها تنحصر فى موضوع واحد هو ضرورة احترام السلطة لنتائج الانتخابات التى أجرتها واشرفت عليها. بل أن بقية الاحزاب السياسية فى الجزائر — التى حققت نتائج (متواضعة) امام جبهة الانقاذ — أصبحت تطالب هى الأخرى باحترام نتائج الانتخابات التى اجرتها السلطة، كمدخل ضرورى واساسى لحل الأزمة الجزائرية، وهو المدخل الذى اتفقت عليه الاحزاب الرئيسية الجزائرية فى الوثيقة الختامية لأعمال مؤتمر الحوار الوطنى الذى عقد فى (روما) باعتبار ان الشرعية لا تتجزأ(!!)

على أن أى تقييم — أو تحليل — لظاهرة التطرف الإسلامى فى الجزائر، أو فى غيرها من الدول الاسلامية، لابد ان يأخذ فى اعتباره (اسباب) الظاهرة، والا يتوقف فقط عند اساليبها او نتائجها. فنقد الاساليب — وهى تستحق النقد والإدانة — يختلف من دولة لأخرى تبعا لاختلاف الاساليب ذاتها، وتبعا ايضا (لرؤية) الأنظمة الحاكمة فى تلك الدول، أما الاسباب التى أدت الى انتشار موجة الاصولية والارهاب فى العالم العربى، فقد لخصها (إدوار بلادير) رئيس وزراء فرنسا فى تصريحات أخيرة — نشرتها ايضا جريدة الوفد — قال فيها أن انتشار الظاهرة يرجع الى السياسات الفاشلة وانعدام حرية التعبير، وهو ما يؤكد (مسئولية الأنظمة) عن ظهور موجة التشدد بسبب غياب الديموقراطية والاستبداد الذى تمارسه بعض الأنظمة على تعدد اشكاله. واذا اردنا ان نختبر سلامة هذا الرأى بالنسبة للجزائر بالذات، فلابد من العودة الى دراسة الاحوال السياسية فيها قبيل الاستقلال، وهى الفترة التى عرفت التعددية — من أقصى اليمين الى أقصى اليسار — تأثرا بالنظام السياسى فى فرنسا التى كانت تستعمر الجزائر، ثم اقتضت ظروف حرب التحرير توحيد العمل السياسى والعسكرى داخل اطار جبهة التحرير التى تحولت الى حزب سياسى (وحيد) فى اعقاب الانقلاب الذى قام به هوارى بومدين ضد شرعية نظام الرئيس احمد بن بللا، واعقب هذا الانقلاب (انقلاب) آخر فى الحياة السياسية أدى الى احتكار هذا الحزب الوحيد للعمل السياسى، بعد ان قام النظام على فكرة الحزب الواحد، ثم تبع ذلك (عسكرة) الحزب بتعيين محمد صالح يحياوى — أحد كبار القادة العسكريين — منسقا عاما للحزب، وكان صالح يحياوى قبلها مديرا لاكاديمية (شرشال) العسكرية، وهذا الوضع فى الجزائر يتشابه كثيرا مع الوضع فى مصر بعد الغاء التعددية الحزبية واحتكار الاتحاد الاشتراكى للعمل السياسى وتعيين على صبرى أمينا عاما له، وهو من العسكريين البارزين فى انقلاب يوليو، وكان مديرا لمكتب جمال عبدالناصر لسنوات طويلة بعد الانقلاب.

وفى غياب التعددية الحزبية، وقيام العمل السياسى على احتكار السلطة، فإن التنظيمات الدينية المتطرفة تجد الساحة امامها مهيأة للمواجهة بطلقات الرصاص، مادامت (المعارضة) بالرأى والحجة واقناع الناخبين قد أصبحت عملا غير مشروع من وجهة نظر السلطة، وهكذا فإن غياب التعددية الحزبية فى الجزائر، الى جانب محاولة النظام الحاكم هناك اعتماد (الهوية) الاسلامية للدولة، بديلا عن الهوية الفرنسية ايام الاحتلال، كانت وراء قوة الحركات المتطرفة ودقة تنظيمها. وفى محاولة النظام الجزائرى ان يجد لنفسه دورا على الساحتين العربية والاسلامية، ساهم عن غير قصد — وربما بغير وعى — فى تقوية روح التطرف والتشدد داخل قطاعات واسعة من الشعب الجزائرى،

وهذه المواقف المتطرفة هى التى مهدت وساعدت على انتشار اجواء التطرف فى الجزائر، وهى ايضا التى ساعدت على حصول المتطرفين على درجات عالية من التدريب العسكرى، وعلى قدرة فائقة فى الحصول على السلاح وتهريبه الى داخل البلاد. والإرهاب مرفوض مهما كانت دوافعه أو مبرراته، لكن الحكومات (العاقلة) من واجبها ان تبحث — أولا — عن الاسباب ومعالجتها، قبل ان تتجه — فقط — الى الإدانة والمواجهة، والشعوب الآمنة على حاضرها ومستقبلها هى الضمانة الاساسية لاستقرار الحكومات..!!